



البنك المركزي الأردني

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

كانون ثاني 2015

البنك المركزي الأردني

هاتف : 4630301 (6 962)

فاكس : 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الإلكتروني : <http://www.cbj.gov.jo>

البريد الإلكتروني : redp@cbj.gov



رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

رسالتنا

المحافظة على الإستقرار النقدي والمصرفي المتمثل في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف الدينار الأردني وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للنشاط الإقتصادي، بالإضافة إلى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني. وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية ورقابية فعّالة ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

قيمنا الجوهرية

- **الانتماء:** الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة:** نتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز:** نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر:** نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق:** نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية:** تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

المحتويات

1	الخلاصة التنفيذية	
3	القطاع النقدي والمصرفي	أولاً
15	الانتاج والأسعار والتشغيل	ثانياً
23	المالية العامة	ثالثاً
35	القطاع الخارجي	رابعاً

الخلاصة التنفيذية

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 3.0٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2014 مقابل نمو نسبته 2.8٪ خلال نفس الفترة من عام 2013. وانخفض معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال عام 2014 إلى 2.8٪ بالمقارنة مع تضخم نسبته 5.6٪ خلال عام 2013. فيما ارتفع معدل البطالة خلال الربع الرابع من عام 2014 ليصل إلى 12.3٪ من إجمالي قوة العمل مقابل 11.0٪ خلال نفس الربع من عام 2013.

القطاع النقدي والمصرفي

ارتفع رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية عام 2014 بمقدار 2,073.1 مليون دولار (17.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 ليبلغ 14,078.8 مليون دولار وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.3 شهراً.

ارتفعت السيولة المحلية في نهاية عام 2014 بمقدار 1,877.0 مليون دينار (6.9٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2013 لتبلغ 29,240.4 مليون دينار.

ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية عام 2014 بمقدار 334.8 مليون دينار (1.8٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 ليبلغ 19,274.5 مليون دينار.

ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام 2014 بمقدار 2,667.8 مليون دينار (9.7٪) مقارنة بمستواه المسجل في نهاية عام 2013 ليبلغ 30,261.0 مليون دينار، وقد تآتى ذلك كمحصلة لارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 3,010.1 مليون دينار (14.3٪) وانخفاض الودائع بالأجنبي بمقدار 342.3 مليون دينار (5.2٪).

ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية عام 2014 بمقدار 99.7 نقطة (4.8٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 ليبلغ 2,165.5 نقطة.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية، بعد المنح الخارجية، عجزاً مالياً بلغ 899.9 مليون دينار خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2014 مقارنة بعجز مالي بلغ 1,100.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2013. أما في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية تشرين ثاني 2014 عن مستواه في نهاية عام 2013 بمقدار 802.0 مليون دينار ليبلغ 12,664.0 مليون دينار (49.5% من GDP)، كما ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي بمقدار 806.4 مليون دينار ليصل إلى 8,040.9 مليون دينار (31.4% من GDP)، وعليه بلغت نسبة صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) 80.9% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية تشرين ثاني 2014 مقابل 80.0% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2013.

القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2014 بنسبة 4.6% لتبلغ 5,418.9 مليون دينار، كما ارتفعت المستوردات بنسبة 4.3% لتبلغ 14,872.7 مليون دينار، وتبعاً لذلك ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 4.1% ليصل إلى 9,453.8 مليون دينار، وذلك مقارنة بعام 2013. وتشير البيانات الأولية خلال عام 2014 إلى ارتفاع مقبوضات السفر بنسبة 6.3% وارتفاع مدفوعاته بنسبة 4.2% بالمقارنة مع العام السابق، إضافة إلى ارتفاع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 2.6%. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 1,391.3 مليون دينار (7.5% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 1,633.8 مليون دينار (9.3% من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2013، فيما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بلغ 975.5 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014 مقارنة مع 1,049.5 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2013، وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية أيلول 2014 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 22,121.0 مليون دينار وذلك مقارنة مع 20,842.5 مليون دينار في نهاية كانون أول 2013.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصة

- ارتفع رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية عام 2014 بمقدار 2,073.1 مليون دولار (17.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 ليبلغ 14,078.8 مليون دولار وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.3 شهراً.
- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية عام 2014 بمقدار 1,877.0 مليون دينار (6.9٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2013 لتبلغ 29,240.4 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية عام 2014 بمقدار 334.8 مليون دينار (1.8٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 ليبلغ 19,274.5 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة في نهاية عام 2014 بمقدار 2,667.8 مليون دينار (9.7٪) مقارنة بمستواه في نهاية عام 2013 ليبلغ 30,261.0 مليون دينار.
- انخفضت أسعار الفائدة على كافة الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة في نهاية عام 2014 مقارنة مع نهاية عام 2013، باستثناء الودائع تحت الطلب، والتي ارتفعت عن مستواها المسجل في نهاية عام 2013.

ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية عام 2014 بمقدار 99.7 نقطة (4.8٪) عن مستواه في نهاية عام 2013 ليبلغ 2,165.5 نقطة، كما انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية عام 2014 بمقدار 150.9 مليون دينار (0.8٪) مقارنة بمستواها المسجل في نهاية عام 2013 لتصل إلى 18.1 مليار دينار.

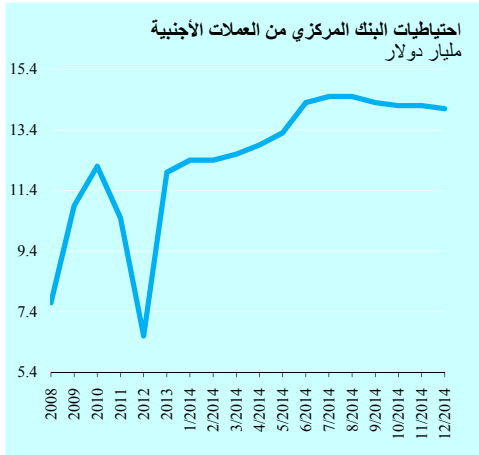
أهم المؤشرات النقدية

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

نهاية كانون أول		
2014	2013	
US\$ 14,078.8	US\$ 12,005.7	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *
17.3٪	81.0٪	
29,240.4	27,363.4	السيولة المحلية
6.9٪	9.7٪	
19,274.5	18,939.7	التسهيلات الائتمانية
1.8٪	6.2٪	
17,304.1	16,569.1	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)
4.4٪	7.8٪	
30,261.0	27,593.2	إجمالي ودائع العملاء
9.7٪	10.5٪	
24,013.1	21,003.0	ودائع بالدينار
14.3٪	18.6٪	
6,247.9	6,590.2	ودائع بالعملة الأجنبية
-5.2٪	-9.2٪	
23,976.9	22,195.8	ودائع القطاع الخاص (مقيم)
8.0٪	8.9٪	
19,574.9	17,646.1	ودائع بالدينار
10.9٪	17.0٪	
4,402.0	4,549.7	ودائع بالعملة الأجنبية
-3.2٪	-14.2٪	

* : باستثناء احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة
المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

الاحتياطيات الأجنبية



ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في عام 2014 بمقدار 2,073.1 مليون دولار (17.3٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2013 لتبلغ 14,078.8 مليون دولار، وهذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.3 شهراً.

السيولة المحلية (M2)

ارتفعت السيولة المحلية في نهاية عام 2014 بمقدار 1,877.0 مليون دينار (6.9٪) عن مستواها في نهاية عام 2013 لتبلغ 29,240.4 مليون دينار، بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 2,418.2 مليون دينار (9.7٪) خلال عام 2013.

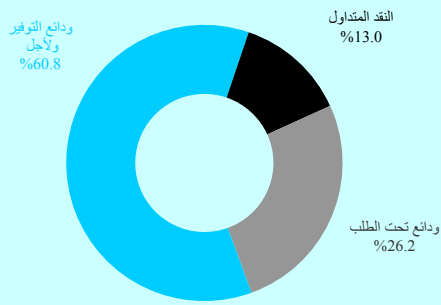
وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية عام

2014 مع نهاية عام 2013، يلاحظ الآتي:

● مكونات السيولة

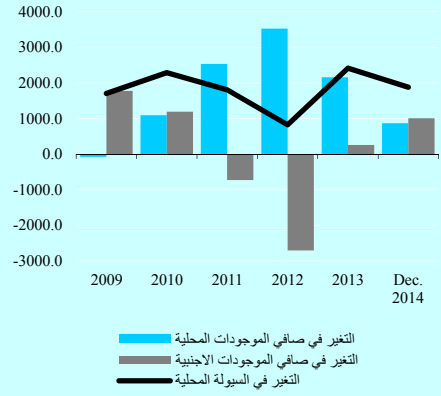
- ارتفعت الودائع في نهاية عام 2014 بمقدار 1,679.2 مليون دينار (7.1٪) عن مستواها في نهاية عام 2013 لتصل إلى 25,436.0 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 2,026.7 مليون دينار (9.3٪) خلال عام 2013.

الأهمية النسبية لمكونات السيولة المحلية لشهر كانون أول 2014



- ارتفع النقد المتداول في نهاية عام 2014 بمقدار 197.8 مليون دينار (5.5%) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 ليبلغ 3,804.4 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 391.6 مليون دينار (12.2%) خلال عام 2013.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية مليون دينار



العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

- ارتفع بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية عام 2014 بمقدار 868.1 مليون دينار (4.2%) عن مستواه في نهاية عام 2013، مقابل ارتفاع قدره

2,160.3 مليون دينار (11.8%) خلال عام 2013. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع بند صافي الموجودات المحلية لدى البنوك المرخصة بمقدار 2,093.5 مليون دينار (8.4%)، وانخفاضه لدى البنك المركزي بمقدار 1,225.3 مليون دينار (27.1%).

– ارتفع بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية عام 2014 بمقدار 1,008.9 مليون دينار (14.6٪) عن مستواه في نهاية عام 2013، مقارنة مع ارتفاع مقداره 257.9 مليون دينار (3.9٪) خلال عام 2013. وقد تأتي ذلك محصلة لارتفاع هذا البند لدى البنك المركزي بمقدار 1,452.1 مليون دينار (17.1٪)، وانخفاضه لدى البنوك المرخصة بمقدار 443.2 مليون دينار (28.3٪).

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

نهاية كانون أول		
2014	2013	
7,932.3	6,923.4	الموجودات الأجنبية (صافي)
9,939.5	8,487.4	البنك المركزي
-2,007.1	-1,564.0	البنوك المرخصة
21,308.1	20,440.0	الموجودات المحلية (صافي)
-5,753.9	-4,528.0	البنك المركزي، منها:
1,219.0	1,244.3	الديون على القطاع العام (صافي)
-6,995.3	-5,793.5	أخرى (صافي =)
27,062.1	24,968.6	البنوك المرخصة
9,635.3	9,714.8	الديون على القطاع العام (صافي)
17,830.4	17,201.9	الديون على القطاع الخاص
-403.6	-1,948.1	أخرى (صافي)
29,240.4	27,363.4	السيولة المحلية (M2)
3,804.4	3,606.6	النقد المتداول
25,436.0	23,756.8	الودائع، منها:
4,463.5	4,635.2	بالعملات الأجنبية

* : تشمل على شهادات الإيداع بالدينار.
المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الإحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

◆ قام البنك المركزي بتاريخ 2015/2/3

بتطوير الإطار التشغيلي للسياسة النقدية وتعديل هيكل أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية لتصبح على النحو التالي:

● سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي 2.75٪.

● سعر إعادة الخصم: 4.00٪.

● سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 3.75٪.

● سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 1.75٪.

● سعر فائدة عمليات إعادة الشراء لأجل اسبوع أو أكثر 2.75٪.

◆ يتمثل التطوير في الإطار التشغيلي للسياسة النقدية بإصدار شهادات إيداع بآجال مختلفة واستمرار قبول إيداع البنوك للأموال (بعد الاكتتاب في شهادات الإيداع) لدى البنك المركزي وبالشروط التي يحددها لهذه الغاية، كذلك اعتماد سعر فائدة رئيسي للبنك المركزي (CBJ Main Rate) ليصبح السعر المرجعي في الجهاز المصرفي (والذي يعبر عنه حالياً بسعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل اسبوع).

◆ ويهدف هذا التطوير إلى تعزيز قدرة البنوك على إدارة سيولتها بفعالية وكفاءة وبما يكفل تلبية احتياجاتها التشغيلية، وتوفير الاحتياجات التمويلية المتنامية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

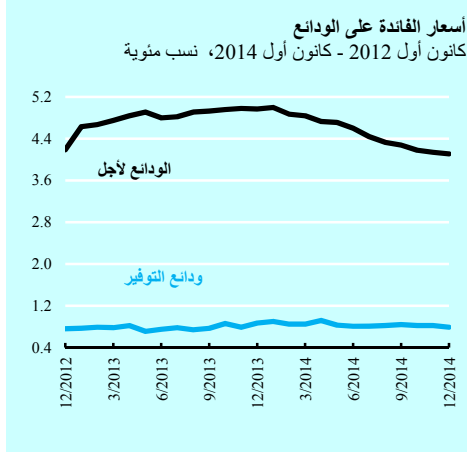
أسعار الفائدة على الودائع:

● الودائع لأجل: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر كانون أول 2014 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليبلغ 4.11٪، لينخفض بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 بمقدار 86 نقطة أساس.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة
نسبة مئوية

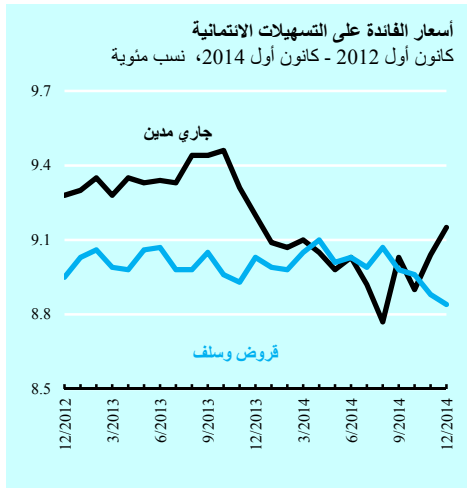
كانون أول		
2014	2013	
4.25	4.50	إعادة الخصم
4.00	4.25	اتفاقيات إعادة الشراء
2.75	3.50	نافذة الإيداع
3.00	3.75	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع
3.00	3.75	عمليات إعادة الشراء لأجل شهر

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.



● ودائع التوفير: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر كانون أول 2014 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.79%، لينخفض بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 بمقدار 8 نقاط أساس.

● ودائع تحت الطلب: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر كانون أول 2014 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.43%، ليرتفع بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 بمقدار 5 نقاط أساس.



◆ أسعار الفائدة على التسهيلات:

● الجاري مدين: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر كانون أول 2014 بمقدار 11 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.15%، لينخفض بذلك

عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 بمقدار 5 نقاط أساس.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة (%)

التغيير/ نقطة أساس	كانون أول		
	2014	2013	
			الودائع
	0.43	0.38	تحت الطلب
5			
	0.79	0.87	توفير
-8			
	4.11	4.97	لأجل
-86			
			التسهيلات الاتئمانية
	9.95	10.13	كمبيالات واسناد مخصوصة
-18			
	8.84	9.03	قروض وسلف
-19			
	9.15	9.20	جاري مدين
-5			
	8.72	8.85	الإقراض لأفضل العملاء
-13			

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- الكمبيالات والاسناد المخصوصة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصوصة في نهاية شهر كانون أول 2014 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.95%، لينخفض بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 بمقدار 18 نقطة أساس.

- القروض والسلف: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر كانون أول 2014 عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق بمقدار 4 نقاط أساس ليبلغ 8.84%، لينخفض بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 بمقدار 19 نقطة أساس.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية عام 2014 ما نسبته 8.72% مسجلاً بذلك انخفاضاً مقداره 13 نقطة أساس عن مستواه في نهاية عام 2013.
- ونتيجة لهذه التطورات، ارتفع هامش سعر الفائدة مقاساً بالفرق ما بين أسعار الفائدة على "القروض والسلف" والودائع لأجل في نهاية شهر كانون أول 2014 بمقدار 67 نقطة أساس مقارنة مع نهاية عام 2013، ليبلغ ما مقداره 473 نقطة أساس.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة

- ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة خلال عام 2014 ما مقداره 334.8 مليون دينار، أو ما نسبته (1.8%) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 1,109.9 مليون دينار (6.2%) خلال عام 2013.

■ وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي خلال عام 2014، يلاحظ بأن الارتفاع في التسهيلات الائتمانية قد تركّز، بشكل رئيس، في التسهيلات الممنوحة تحت بند أخرى والذي يمثل في غالبيته تسهيلات ممنوحة للأفراد بمقدار 348.4 مليون دينار (8.4%)، وقطاع الانشاءات بمقدار 466.4 مليون دينار (11.4%)، وذلك مقارنة بمستوياتها المسجلة في نهاية عام 2013. في حين انخفضت التسهيلات الممنوحة لقطاع التجارة العامة بمقدار 253.5 مليون دينار (6.4%)، وكذلك التسهيلات الممنوحة لقطاع النقل بمقدار 244.0 مليون دينار (45.5%).

■ أما على صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة حتى نهاية عام 2014، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (مقيم) بحوالي 735.0 مليون دينار (4.4%)، والمؤسسات العامة بمقدار 27.7 مليون دينار (8.6%)، في حين انخفضت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 336.0 مليون دينار (41.1%)، وكذلك التسهيلات الممنوحة للحكومة المركزية بمقدار 89.1 مليون دينار (7.3%)، والمؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 2.9 مليون دينار (30.3%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2013.

□ الودائع لدى البنوك المرخصة

■ بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة خلال عام 2014 ما مقداره 30,261.0 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 2,667.8 مليون دينار (9.7%) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 2,623.5 مليون دينار (10.5%) خلال عام 2013.

■ وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع حتى عام 2014 بشكل رئيس نتيجة لارتفاع وودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 1,781.1 مليون دينار (8.0%)، يليه ارتفاع كل من وودائع القطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) بمقدار 464.5 مليون دينار (23.1%)، وودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 339.6 مليون دينار (10.9%)، إضافةً إلى ارتفاع وودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 82.6 مليون دينار (29.7%).

■ وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية عام 2014، وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 3,010.1 مليون دينار (14.3٪)، وانخفاض الودائع بالعملة الأجنبية بمقدار 342.3 مليون دينار (5.2٪)، وذلك عن مستواهما المسجل في نهاية عام 2013.

□ بورصة عمان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال عام 2014 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2013. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

■ حجم التداول:

ارتفع حجم التداول خلال شهر كانون أول من عام 2014 بمقدار 116.3 مليون دينار (75.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 270.7 مليون دينار، مقابل ارتفاع قدره 39.1 مليون دينار (22.9٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال عام 2014، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 2,263.4 مليون دينار، مسجلاً بذلك انخفاضاً قدره 763.9 مليون دينار (25.2٪) عن مستواه المسجل خلال عام 2013.

■ عدد الأسهم:

ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال شهر كانون أول من عام 2014 بواقع 134.5 مليون سهم (78.5٪) عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 305.8 مليون سهم، بالمقارنة مع انخفاض قدره 14.4 مليون سهم (7.5٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال عام 2014، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 2,321.8 مليون سهم، بالمقارنة مع 2,705.8 مليون سهم تم تداولها خلال عام 2013، وذلك بانخفاض قدره 384.0 مليون سهم (14.2٪).

■ الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة وفقاً للقطاع

كانون أول		الرقم القياسي العام
2014	2013	
2,165.5	2,065.8	الرقم القياسي العام
2,920.9	2,703.9	القطاع المالي
1,852.0	1,964.9	قطاع الصناعة
1,794.8	1,664.8	قطاع الخدمات

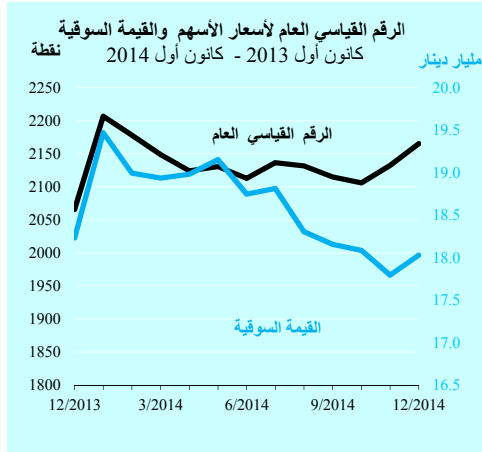
المصدر: بورصة عمان.

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر كانون أول من عام 2014 ارتفاعاً قدره 33.0 نقطة (1.5%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 2,165.5 نقطة، بالمقارنة مع ارتفاع

بلغ 43.2 نقطة (2.1%) خلال نفس الشهر من عام 2013. أما خلال عام 2014، فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار الأسهم بما مقداره 99.7 نقطة (4.8%) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013، مقابل ارتفاع قدره 108.2 نقطة (5.5%) خلال عام 2013. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من القطاع المالي بمقدار 217.0 نقطة (8.0%)، وقطاع الخدمات بمقدار 130.0 نقطة (7.8%)، وانخفاض أسعار أسهم قطاع الصناعة بمقدار 112.9 نقطة (5.7%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2013.

■ القيمة السوقية للأسهم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر كانون أول من عام 2014 ما مقداره 18.1 مليار دينار، مرتفعة بمقدار 288.8 مليون دينار (1.6%) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل ارتفاع بلغ 273.1



مليون دينار (1.5%) خلال نفس الشهر من عام 2013. أما خلال عام 2014، فقد انخفضت

القيمة السوقية بمقدار 150.9 مليون دينار (0.8٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2013، مقارنة مع انخفاض بلغ 0.9 مليار دينار (4.7٪) خلال عام 2013.

■ صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال شهر كانون أول من عام 2014 تدفقاً موجباً بلغ 3.7 مليون دينار، مقارنة بتدفق موجب قدره 11.8 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2013. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر كانون أول من

مؤشرات التداول في بورصة عمان مليون دينار		
كانون أول		
2014	2013	
270.7	209.6	حجم التداول
12.3	10.5	معدل التداول اليومي
18,082.6	18,233.5	القيمة السوقية
305.8	179.0	الأسهم المتداولة (مليون سهم)
3.7	11.8	صافي استثمار غير الأردنيين
44.5	52.7	شراء
40.8	40.9	بيع

المصدر: بورصة عمان.

عام 2014 ما قيمته 44.5 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 40.8 مليون دينار. أما خلال عام 2014، فقد سجل صافي استثمار غير الأردنيين في البورصة تدفقاً سلباً قدره 22.2 مليون دينار، مقارنة بتدفق موجب قدره 146.9 مليون دينار خلال عام 2013.

ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصة

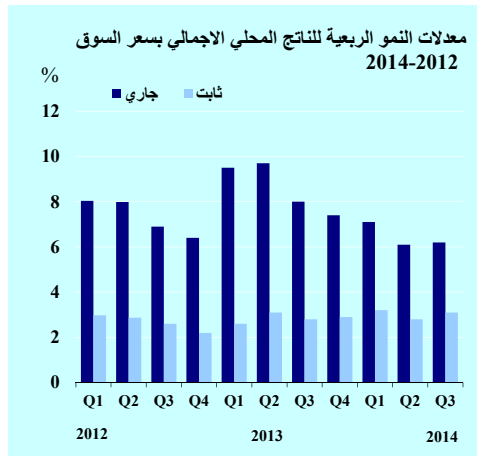
- نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الثالث من عام 2014 بنسبة 3.1٪، وذلك مقابل نمو نسبته 2.8٪ خلال نفس الربع من عام 2013. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 6.2٪ خلال الربع الثالث من عام 2014 مقابل نمو نسبته 8.0٪ خلال نفس الربع من عام 2013.
- وعليه، نما GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2014 بنسبة 3.0٪، مقابل نمو نسبته 2.8٪ خلال ذات الفترة من عام 2013. بينما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 6.5٪ مقابل 9.0٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2013.
- انخفض معدل التضخم، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI، خلال عام 2014 إلى 2.8٪ مقابل 5.6٪ خلال عام 2013.
- ارتفع معدل البطالة خلال الربع الرابع من عام 2014 إلى 12.3٪ (10.9٪ للذكور و19.1٪ للإناث)، وذلك مقابل 11.0٪ (9.5٪ للذكور و 18.7٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2013، بينما بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 16.8٪.

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي 2013-2014
نسب مئوية

العام	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	العام كاملاً
2013					
GDP بالأسعار الثابتة	2.9	2.8	3.1	2.6	2.8
GDP بالأسعار الجارية	7.4	8.0	9.7	9.5	8.6
2014					
GDP بالأسعار الثابتة	-	3.1	2.8	3.2	-
GDP بالأسعار الجارية	-	6.2	6.1	7.1	-

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.



سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بأسعار السوق الثابتة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2014 نسبتته 3.0٪، مقابل نمو نسبته 2.8٪ خلال نفس الفترة من عام 2013. ويأتي ذلك بالرغم من استمرار تداعيات الربيع العربي والاضطرابات في المنطقة التي ما زالت تلقي بظلالها على الاقتصاد الأردني وفي مختلف القطاعات. وباستبعاد بند صافي الضرائب على المنتجات (والذي شهد نمواً نسبته 2.8٪)، فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 3.1٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2014 مقابل نمو نسبته 2.7٪ خلال نفس الفترة من عام 2013. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 6.5٪ بالمقارنة مع نمو

نسبته 9.0٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2013. وقد انخفض النمو المسجل في GDP بأسعار السوق الجارية نتيجة تباطؤ المستوى العام للأسعار مقاساً بمخفف GDP والذي نما بنسبة 3.3٪ مقابل 6.0٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2013؛ وذلك انعكاساً لتلاشي أثر قرار تحرير أسعار المشتقات النفطية على الاقتصاد الوطني، وانخفاض الأرقام القياسية لأسعار كل من الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية.

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو الاقتصادي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2014 "خدمات المال والتأمين والعقارات" (0.5 نقطة مئوية)، "التجارة والمطاعم والفنادق" (0.5 نقطة مئوية)، والإنشاءات (0.4 نقطة مئوية)، "النقل والتخزين والاتصالات" (0.3 نقطة مئوية) والصناعات التحويلية (0.3 نقطة مئوية). وقد شكلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 66.7% من النمو الحقيقي المسجل خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2014.

وقد شهدت كافة القطاعات الاقتصادية خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2014 نمواً حقيقياً بمعدلات متباينة؛ حيث سجلت بعض القطاعات نمواً بوتيرة متسارعة، منها، قطاع "التجارة والمطاعم والفنادق" الذي نما بنسبة 4.3%، "منتجات الخدمات الحكومية" (1.9%)، الصناعات الاستخراجية (14.2%)، "الكهرباء والمياه" (4.3%) والزراعة (3.0%). في حين شهدت بقية القطاعات تباطؤاً في أدائها.

معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة، نسبة مئوية

ثلاثة أرباع		
2014	2013	
3.0	1.0	الزراعة
14.2	-10.5	الصناعات الاستخراجية
1.5	1.7	الصناعات التحويلية
4.3	-0.6	الكهرباء والمياه
7.8	8.4	الإنشاءات
4.3	3.6	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق
1.8	4.0	النقل والتخزين والاتصالات
2.7	3.8	خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال
5.0	5.9	خدمات اجتماعية وشخصية
1.9	1.3	منتجات الخدمات الحكومية
6.7	6.9	منتجات الخدمات الخاصة التي لا تهدف الربح
0.1	0.1	الخدمات المنزلية
3.0	2.8	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

المؤشرات القطاعية الجزئية

- سجل الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي نمواً بنسبة 1.4٪ خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2014 مقابل نمو نسبته 1.7٪ خلال نفس الفترة من عام 2013. وقد جاء ذلك محصلة لما يلي:
- ◆ ارتفاع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية بنسبة 21.5٪ (بالمقارنة مع تراجع نسبته 11.1٪ خلال نفس الفترة من عام 2013)، ويعزى ذلك إلى نمو الرقم القياسي لإنتاج كلاً من الفوسفات بنسبة 27.6٪، والبوتاس بنسبة 17.6٪.
- ◆ نمو الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء بنسبة 3.7٪ (بالمقارنة مع تراجع نسبته 6.2٪ خلال نفس الفترة من عام 2013)، وذلك بسبب زيادة طلب الصناعات الاستخراجية على الكهرباء.
- ◆ تراجع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية بنسبة طفيفة بلغت 0.3٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 3.6٪ خلال نفس الفترة من عام 2013، وذلك محصلة لتراجع عدد من البنود المشكّلة لهذا المؤشر، أبرزها بند "المنتجات الكيماوية" (5.1٪) و"المنتجات النفطية المكررة" (4.9٪) من جهة، ونمو عدد من البنود أبرزها منتجات "الاسمنت والجير والجبس" (10.2٪) والتبغ (6.3٪)، من جهة أخرى.
- نمو كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة بنسبة 15.0٪ خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2014، بالمقارنة مع تراجع بنفس النسبة خلال ذات الفترة من عام 2013.
- تراجع عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية بنسبة 1.9٪ خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2014، بالمقارنة مع تراجع نسبته 2.5٪ خلال نفس الفترة من عام 2013.
- تراجع الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية بنسبة 3.4٪ خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2014 بالمقارنة مع تراجع نسبته 8.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2013.
- نمو المساحات المرخصة للبناء بنسبة 7.5٪ خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2014 بالمقارنة مع نمو نسبته 7.9٪ خلال نفس الفترة من عام 2013.
- تراجع عدد المغادرين بنسبة 5.0٪ خلال عام 2014 بالمقارنة مع تراجع أكبر نسبته 13.5٪ خلال عام 2013.

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية

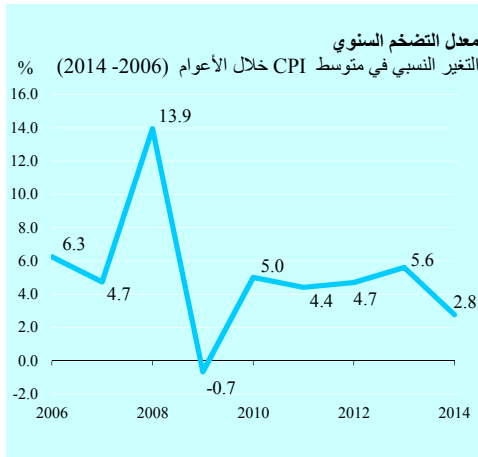
نسب مئوية

2014	الفترة المتاحة	2013	المؤشر	2013	
-5.0	العام كاملاً	-13.5	عدد المغادرين	-	
1.4	كانون ثاني - تشرين ثاني	1.7	الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي	1.6	
-0.3		3.6	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية	3.3	
-2.2		6.1	المنتجات الغذائية والمشروبات	5.0	
6.3		29.0	منتجات التبغ	29.8	
-4.9		-11.0	المنتجات النفطية المكررة	-10.8	
10.2		-18.8	الإسمنت والجير والجبس	-17.7	
-2.8		-13.0	الحديد والصلب	-13.8	
-5.1		13.0	المنتجات الكيماوية	14.2	
21.5		-11.1	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية	-11.5	
27.6		-14.2	الفوسفات	-15.7	
17.6		-6.1	البوتاس	-5.2	
3.7		-6.2	الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء	-4.5	
7.5		7.9	المساحات المرخصة للبناء	8.4	
15.0		-15.0	كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة	-15.7	
-1.9		كانون ثاني - تشرين أول	-2.5	عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية	-3.7
-3.4			-8.4	الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية	-9.5

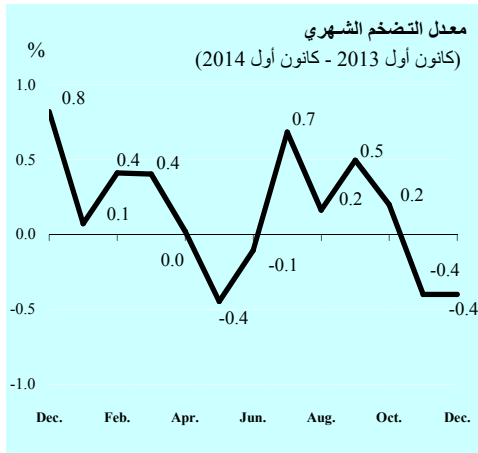
* احتسبت استناداً إلى البيانات المسقاة من المصادر التالية:

- دائرة الإحصاءات العامة.
- البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.
- الملكية الأردنية.

□ الأسعار



انخفض معدل التضخم، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لاسعار المستهلك (CPI)، خلال عام 2014 إلى 2.8% بالمقارنة مع تضخم نسبته 5.6% خلال عام 2013. وقد جاء معدل التضخم المسجل خلال عام 2014 نتيجة ارتفاع أسعار عدد من البنود المكونة لسلة CPI،



أبرزها بند "التبغ والسجائر" وبند الايجارات، بالإضافة إلى بند الملابس. إذ ساهمت هذه البنود مجتمعة برفع معدل التضخم بمقدار 1.9 نقطة مئوية مقابل 0.5 نقطة مئوية خلال عام 2013.

كما شهد المستوى العام للأسعار

خلال شهر كانون أول 2014 تراجعاً بنسبة 0.4% بالمقارنة مع الشهر السابق (تشرين ثاني

2014)، ويعزى هذا التراجع إلى تراجع أسعار بعض البنود، أبرزها: الخضروات والنقل، إلى

جانب بند "الوقود والإنارة".

وفيما يلي عرضٌ موجزٌ لأبرز تطورات أسعار المجموعات المكونة لسلة CPI خلال عام 2014 بالمقارنة مع عام 2013:

- مجموعة المواد الغذائية، تشكل هذه المجموعة الوزن الأكبر في سلة CPI (36.6٪). وقد شهدت أسعار هذه المجموعة ارتفاعاً بنسبة 1.8٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.7٪ خلال عام 2013. وبذلك، ساهمت هذه المجموعة بمقدار 0.7 نقطة مئوية في معدل التضخم. ويعزى ارتفاع أسعار مجموعة المواد الغذائية إلى زيادة أسعار معظم البنود المكونة لها وخصوصاً بند "التبغ والسجائر" بنسبة 13.9٪، وذلك تبعاً لقرار الحكومة القاضي بزيادة الضريبة على التبغ والسجائر اعتباراً من شباط 2014، إلى جانب ارتفاع بند "البقول الجافة والمعلبة" (5.2٪)، والفواكه (4.5٪). وفي المقابل، انخفضت أسعار كلاً من الخضروات (2.8٪)، "الألبان ومنتجاتها والبيض" (0.2٪) و"الزيوت والدهون" (0.1٪).
- مجموعة الملابس والأحذية (5.0٪ من سلة CPI). ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 9.9٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 5.7٪ خلال عام 2013، مساهمة بذلك بنحو 0.5 نقطة مئوية في معدل التضخم. وتعزى الزيادة في أسعار هذه المجموعة إلى ارتفاع أسعار الملابس بنسبة 10.0٪، وذلك في ضوء قرار الحكومة القاضي برفع الرسوم الجمركية على الملابس اعتباراً من أيلول 2013. هذا إلى جانب ارتفاع أسعار الأحذية بنسبة 9.8٪.
- مجموعة المساكن (26.8٪ من سلة CPI). ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 3.5٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 8.3٪ خلال عام 2013، لتسهم بذلك بمقدار 0.9 نقطة مئوية في معدل التضخم. وقد تأثرت أسعار هذه المجموعة بالارتفاع في أسعار بند "الإيجارات" بنسبة 6.9٪، متأثراً بزيادة الطلب الناجم عن تدفق اللاجئين السوريين إلى المملكة. كما شهدت معظم البنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها وبنسب متفاوتة تراوحت بين 4.5٪ لبند "مواد النظافة المنزلية" و 0.03٪ لبند "الماء والنفايات".

■ مجموعة "السلع والخدمات الأخرى" (31.6٪ من سلة CPI). ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 2.3٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 5.8٪ خلال عام 2013، لتساهم بذلك بمقدار 0.7 نقطة مئوية في معدل التضخم. وقد تأثرت الزيادة في أسعار هذه المجموعة بالارتفاع في أسعار معظم بنودها، أبرزها بند العناية الطبية (6.9٪)، والتعليم (4.5٪).

التشغيل

- ارتفع معدل البطالة (نسبة المتعطلين إلى قوة العمل) خلال الربع الرابع من عام 2014 ليصل إلى 12.3٪ (10.9٪ للذكور و 19.1٪ للإناث) وذلك مقابل 11.0٪ (9.5٪ للذكور و 18.7٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2013، بينما بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 16.8٪.
- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 36.8٪ (60.3٪ للذكور و 12.6٪ للإناث) خلال الربع الرابع من عام 2014، بالمقارنة مع 36.4٪ (60.0٪ للذكور و 12.1٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2013.
- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 32.3٪ خلال الربع الرابع من عام 2014، وذلك مقابل 32.4٪ خلال نفس الربع من عام 2013. وقد شكّل المشتغلون في قطاع "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي" ما نسبته 25.0٪ من مجموع المشتغلين، تلاه قطاع "تجارة الجملة والتجزئة" بنسبة بلغت 16.4٪، في حين توزعت النسبة المتبقية على القطاعات الأخرى.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 899.9 مليون دينار خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2014 مقارنة بعجز مالي بلغ 1,100.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2013. وفي حال استثناء المنح الخارجية (755.6 مليون دينار)، يصل عجز الموازنة العامة إلى 1,655.5 مليون دينار مقارنة بعجز مقداره 1,680.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2013.
- ارتفع صافي الدين العام الداخلي في نهاية تشرين ثاني 2014 عن مستواه في نهاية عام 2013 بمقدار 802.0 مليون دينار ليبلغ 12,664.0 مليون دينار (49.5% من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية تشرين ثاني 2014 عن مستواه في نهاية عام 2013 بمقدار 806.4 مليون دينار ليبلغ 8,040.9 مليون دينار (31.4% من GDP).
- وعلية، بلغ صافي رصيد الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي ما مقداره 20,704.9 مليون دينار (80.9% من GDP) في نهاية تشرين ثاني 2014 مقابل 19,096.5 مليون دينار (80.0% من GDP) في نهاية عام 2013.

أداء الموازنة العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2014 بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق: -

الإيرادات العامة

ارتفعت الإيرادات العامة خلال شهر تشرين ثاني من عام 2014 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2013 بمقدار 28.5 مليون دينار أو ما نسبته 6.7% لتصل إلى 455.4 مليون دينار. كما ارتفعت الإيرادات العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2014 مقارنة مع نفس الفترة من عام 2013 بمقدار 943.4 مليون دينار أو ما نسبته 18.5% لتصل إلى 6,055.0 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 767.2 مليون دينار وارتفاع المنح الخارجية بمقدار 176.2 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2014:

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

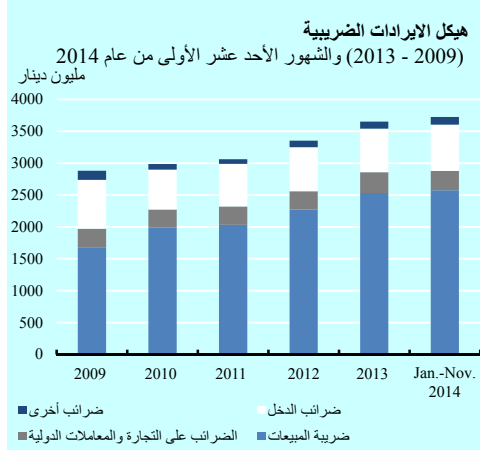
معدل النمو	كانون ثاني – تشرين ثاني		معدل النمو	تشرين ثاني		
	2014	2013		2014	2013	
18.5	6,055.0	5,111.6	6.7	455.4	426.9	إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية
16.9	5,299.4	4,532.2	5.9	421.2	397.8	الإيرادات المحلية، منها:
13.0	3,724.6	3,297.3	5.0	296.7	282.7	الإيرادات الضريبية، منها:
15.2	2,575.1	2,235.6	2.9	232.5	226.0	ضريبة المبيعات
28.1	1,556.2	1,214.8	8.3	122.8	113.4	الإيرادات الأخرى
30.4	755.6	579.4	17.5	34.2	29.1	المنح الخارجية
12.0	6,954.9	6,212.4	4.6	659.3	630.2	إجمالي الإنفاق، منها:
23.4	878.5	711.9	9.8	116.6	106.2	التفقات الرأسمالية
-	-899.9	-1,100.8	-	-203.9	-203.3	العجز/ الوفر المالي بعد المساعدات

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

◆ الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2014 بمقدار 767.2 مليون دينار أو ما نسبته 16.9% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2013 لتصل إلى 5,299.4 مليون دينار. وقد جاء ذلك، بشكل رئيس، محصلة لارتفاع كل من الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى بمقدار 427.3 مليون دينار و341.4 مليون دينار، على التوالي، وانخفاض الاقتطاعات التقاعدية بمقدار 1.5 مليون دينار.

• الإيرادات الضريبية



ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2014 بمقدار 427.3 مليون دينار أو ما نسبته 13.0% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2013 لتصل إلى 3,724.6 مليون دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 70.3% من

إجمالي الإيرادات المحلية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس، مدفوعاً بارتفاع إيرادات الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات وكذلك الضرائب على الدخل والأرباح. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- ارتفعت إيرادات الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات بمقدار 339.5 مليون دينار أو ما نسبته 15.2% لتبلغ 2,575.1 مليون دينار، مشكّلةً بذلك 69.1% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع جميع بنودها حيث ارتفعت ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 241.1 مليون دينار، وضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 83.9 مليون دينار، وضريبة المبيعات على الخدمات بمقدار 14.1 مليون دينار، كما ارتفعت ضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 0.4 مليون دينار.
- ارتفعت الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 66.9 مليون دينار أو ما نسبته 10.1% لتصل إلى 726.4 مليون دينار، مشكّلةً بذلك 19.5% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع ضرائب الدخل من الشركات والمشاريع بمقدار 47.0 مليون دينار، وارتفاع ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 19.9 مليون دينار.

وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ما نسبته 80.4% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح لتبلغ 584.3 مليون دينار (منها 275.6 مليون دينار من دخل البنوك والشركات المالية).

- ارتفعت الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية متضمنة الرسوم والغرامات الجمركية بمقدار 4.5 مليون دينار أو ما نسبته 1.5% لتبلغ 303.0 مليون دينار، مشكّلةً بذلك 8.1% من إجمالي الإيرادات الضريبية.

- ارتفعت ضريبة بيع العقار (الضرائب على المعاملات المالية) بمقدار 16.4 مليون دينار أو ما نسبته 15.8% لتصل إلى 120.1 مليون دينار، مشكّلةً بذلك 3.2% من إجمالي الإيرادات الضريبية.

● الإيرادات الأخرى (الإيرادات غير الضريبية)

ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2014 بمقدار 341.4 مليون دينار أو ما نسبته 28.1% لتصل إلى 1,556.2 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس، نتيجة لارتفاع حصيلته الإيرادات المختلفة بمقدار 257.5 مليون دينار لتبلغ 481.4 مليون دينار، وكذلك ارتفاع حصيلته إيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 83.6 مليون دينار لتبلغ 810.1 مليون دينار، وارتفاع حصيلته إيرادات دخل الملكية بمقدار 0.3 مليون دينار لتبلغ 264.7 مليون دينار (منها 232.7 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة).

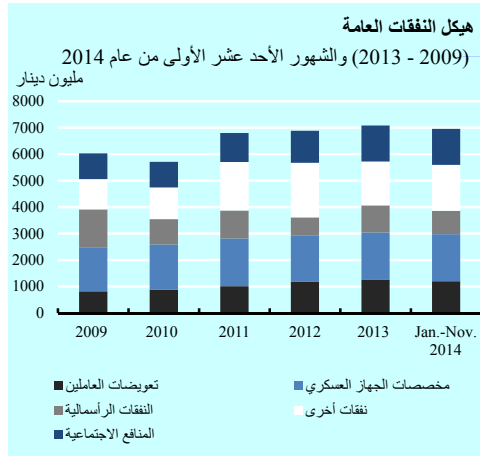
● الاقتطاعات التقاعدية

انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2014 بمقدار 1.5 مليون دينار لتبلغ 18.6 مليون دينار.

◆ المنح الخارجية

ارتفعت المنح الخارجية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2014 بمقدار 176.2 مليون دينار، لتبلغ 755.6 مليون دينار.

■ إجمالي الإنفاق



شهدت النفقات العامة خلال شهر تشرين ثاني من عام 2014 ارتفاعاً مقداره 29.1 مليون دينار أو ما نسبته 4.6% مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي لتبلغ 659.3 مليون دينار. كما شهدت النفقات العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2014 ارتفاعاً مقداره 742.5 مليون دينار أو ما نسبته 12.0%.

لتبلغ 6,954.9 مليون دينار. وقد جاء هذا الإرتفاع نتيجة لارتفاع النفقات الجارية بنسبة 10.5% والنفقات الرأسمالية بنسبة 23.4%.

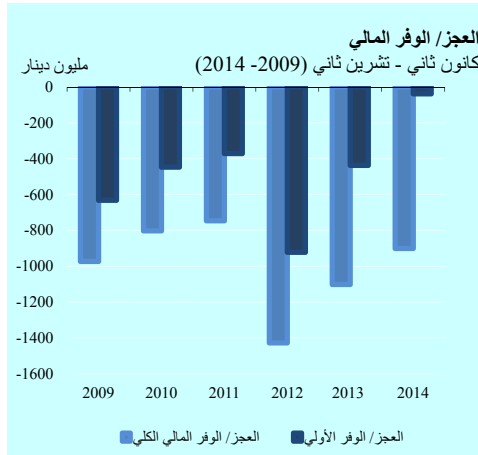
◆ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2014 بمقدار 575.9 مليون دينار أو ما نسبته 10.5% لتصل إلى 6,076.4 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع معظم بنودها، حيث ارتفعت مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 122.7 مليون دينار لتبلغ 1,777.3 مليون دينار مشكلة ما نسبته 29.2% من إجمالي النفقات الجارية، كما ارتفع بند المنافع الاجتماعية بمقدار 114.5 مليون دينار ليصل إلى 1,361.6 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 22.4% من إجمالي النفقات الجارية، وكذلك ارتفعت تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 50.7 مليون دينار لتبلغ 1,201.4 مليون دينار مشكلة ما

نسبته 19.8% من إجمالي النفقات الجارية، كما ارتفع بند فوائد الدين بشقيه الداخلي والخارجي بمقدار 198.3 مليون دينار ليصل إلى 861.5 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 14.2% من إجمالي النفقات الجارية، وارتفع بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 79.6 مليون دينار ليبلغ 308.0 مليون دينار ليشكل ما نسبته 5.1% من إجمالي النفقات الجارية، في حين انخفض بند دعم السلع بمقدار 7.2 مليون دينار ليبلغ 217.8 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 3.6% من إجمالي النفقات الجارية، ويذكر أن هذا البند يتضمن دعم المواد الغذائية فقط وذلك اعتباراً من عام 2013.

◆ النفقات الرأسمالية

شهدت النفقات الرأسمالية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2014 ارتفاعاً مقداره 166.6 مليون دينار، أو ما نسبته 23.4%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2013 لتصل إلى 878.5 مليون دينار.



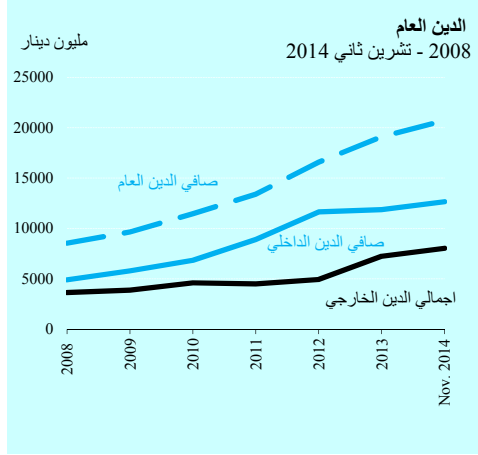
■ الوفر/العجز المالي

◆ سجّلت الموازنة العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2014 عجزاً مالياً، بعد المنح، بلغ 899.9 مليون دينار مقارنة بعجز مالي مقداره 1,100.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2013.

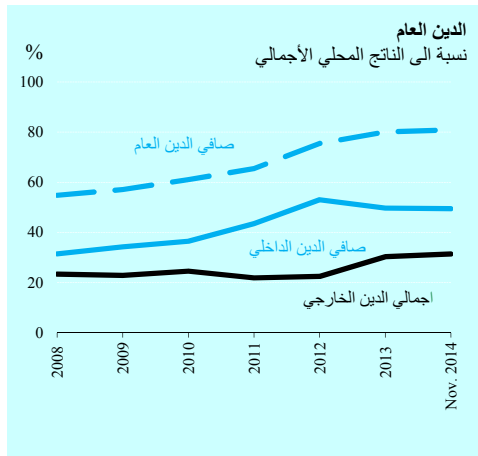
◆ سجّلت الموازنة العامة خلال

الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2014 عجزاً أولياً، وذلك بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام من إجمالي النفقات العامة، بلغ 38.4 مليون دينار مقابل عجزاً أولياً مقداره 437.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2013.

الدين العام



ارتفع صافي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية تشرين الثاني 2014 بمقدار 802.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2013 ليببلغ 12,664.0 مليون دينار (49.5٪ من GDP). وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي بمقدار 915.0 مليون دينار ليببلغ 14,355.0 مليون دينار، وارتفاع قيمة وداائع الحكومة والمؤسسات المستقلة لدى الجهاز المصرفي عن رصيدها في نهاية عام 2013 بمقدار 114.0 مليون دينار لتبلغ 1,691.0



مليون دينار. وقد جاء ارتفاع رصيد الدين العام الداخلي ضمن الموازنة، بشكل أساس، محصلة لنمو رصيد سندات وأذونات الخزينة ضمن الموازنة بمقدار 1,388.0 مليون دينار ليصل إلى 12,256.0 مليون دينار في نهاية تشرين الثاني 2014 من ناحية، وانخفاض رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية ضمن الموازنة بمقدار

80.0 مليون دينار ليصل إلى 592.0 مليون دينار، من ناحية أخرى. أما رصيد سندات المؤسسات المستقلة فقد انخفض بمقدار 260.0 مليون دينار ليصل إلى 609.0 مليون دينار في نهاية تشرين الثاني 2014، كما انخفض رصيد القروض والسلف المقدمة لتلك المؤسسات بمقدار 125.0 مليون دينار ليصل إلى 889.0 مليون دينار.

■ ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية تشرين الثاني 2014 عن مستواه في نهاية عام 2013 بمقدار 806.4 مليون دينار ليبلغ 8,040.9 مليون دينار (31.4% من GDP). ويعزى هذا الارتفاع إلى استلام الدفعة الرابعة والخامسة من قرض صندوق النقد الدولي ضمن إطار اتفاقية الاستعداد الائتماني بقيمة 182.9 مليون دينار (أي ما يعادل 258 مليون دولار أميركي)، في شهر نيسان، واستلام الدفعة السادسة من القرض بقيمة 89.0 مليون دينار (أي ما يعادل 125 مليون دولار أميركي)، في شهر تشرين الثاني 2014، بالإضافة إلى إصدار سندات بالدولار الأميركي في الأسواق العالمية بقيمة إجمالية بلغت مليار دولار في شهر حزيران الماضي. ويذكر بأن رصيد الدين العام الخارجي بالدولار الأميركي قد شكّل ما نسبته 58.2% من إجمالي الدين الخارجي، في حين وصلت نسبة الدين باليورو 6.0%، أما نسبة الدين بعملة الين الياباني فبلغت 7.5%، في حين شكّل الدين المقيّم بالدينار الكويتي 10.7%، و 14.2% وحدة حقوق سحب خاصة.

■ ارتفع صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية تشرين الثاني 2014 بمقدار 1,608.4 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2013 ليصل إلى 20,704.9 مليون دينار (80.9% من GDP) مقابل 19,096.5 مليون دينار (80.0% من GDP) في نهاية عام 2013.

■ بلغت خدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2014 ما مقداره 766.5 مليون دينار (منها 183.7 مليون دينار فوائد) مقابل 539.3 مليون دينار (منها 117.0 مليون دينار فوائد) خلال نفس الفترة من عام 2013.

الإجراءات المالية والسعرية

■ تخفيض أسعار جميع المشتقات النفطية بنسب ملحوظة، وفقاً للجدول التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية				
معدل النمو	2015		السعر/ الوحدة	المادة
	شباط	كانون الثاني		
-11.0	525	590	فلس/لتر	البنزين الخالي من الرصاص 90
-10.2	660	735	فلس/لتر	البنزين الخالي من الرصاص 95
-12.0	405	460	فلس/لتر	السولار
-12.0	405	460	فلس/لتر	الكاز
-8.6	8.00	8.75	دينار/اسطوانة	اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)
-10.2	265	295	دينار/طن	زيت الوقود للصناعة
-11.7	362	410	فلس/لتر	وقود الطائرات للشركات المحلية
-11.6	367	415	فلس/لتر	وقود الطائرات للشركات الأجنبية
-11.2	382	430	فلس/لتر	وقود الطائرات للرحلات العارضة
-9.5	285	315	دينار/طن	الإسفلت

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2015/2/1

■ أقر مجلس الوزراء نظام رسوم تصاريح عمل العمال غير الأردنيين لسنة 2014 على أن يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (حزيران 2014).

■ إتمام عملية إصدار سندات بالدولار الأمريكي في الأسواق العالمية باسم المملكة الأردنية الهاشمية وبكفالة الحكومة الأمريكية للمرة الثانية، وبقيمة إجمالية بلغت مليار دولار وذلك لمدة خمس سنوات وبسعر فائدة وصل إلى ما نسبته 1.945% (حزيران 2014).

■ قرر مجلس الوزراء الموافقة على تخفيض نسبة الضريبة العامة على المبيعات لشركات التمويل الصغيرة (الميكروية) لتصبح 3% من عام 2009 وما تلاها، على أن لا يسمح لهذه

الشركات خصم أي ضرائب على مشترياتها، وذلك اعتباراً من تاريخ 2014/7/20 (تموز 2014).

■ أقر مجلس الوزراء قانون ضريبة الدخل لسنة 2014 ويعمل به اعتباراً من 2015/1/1 (كانون ثاني 2015).

□ المنح والقروض والاتفاقيات الأخرى

■ التوقيع على مذكرة التفاهم الخاصة بمساعدات الاتحاد الأوروبي للأردن للأعوام (2014 - 2017)، تتضمن منحاً بقيمة تتراوح بين (312 - 382) مليون يورو. كما تم التوقيع على اتفاقيتي منحتين بقيمة 59.5 مليون يورو، منها 47.5 مليون يورو لبرنامج دعم الإصلاحات المالية والإدارية العامة و12 مليون يورو لبرنامج دعم تنفيذ خطة العمل الأردنية الأوروبية المشتركة لسياسة الجوار الأوروبية (تشرين أول 2014).

■ التوقيع على اتفاقية التكيف مع التغير المناخي في قطاع المياه مع بنك الأعمار الألماني (KfW) بقيمة 20 مليون يورو، وأيضاً اتفاقية منحة الخدمات المساندة بقيمة 1.5 مليون يورو (تشرين أول 2014).

■ التوقيع على اتفاقية منحة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا)، تقدم بموجبها الحكومة اليابانية من خلال جايكا منحة بقيمة 2,238 مليون ين ياباني (ما يعادل 20 مليون دولار)، للمساهمة في تنفيذ مشروع إعادة تأهيل وتوسيع شبكات المياه في محافظة البلقاء ضمن برنامج الهبات اليابانية لحماية البيئة والتغير المناخي (تشرين الثاني 2014).

■ التوقيع على اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية الصين الشعبية، تقدم بموجبها الحكومة الصينية للأردن منحة بقيمة 50 مليون يوان صيني (ما يعادل 8 مليون دولار)، لتمويل مشاريع تنموية يتم الاتفاق عليها لاحقاً بين الحكومتين (كانون الأول 2014).

■ التوقيع على اتفاقية الترتيبات الإطارية بين الحكومة الأردنية وحكومة جمهورية كوريا الجنوبية، والخاصة ببرنامج المساعدات الكورية (المنح) المخصصة للأردن للعام 2014، تشمل ثلاثة منح بقيمة 18 مليون دولار من خلال الوكالة الكورية للتعاون الدولي (KOICA)، موزعة كالتالي: (كانون الأول 2014).

- 4.3 مليون دولار لوزارة الصحة لبناء وتجهيز وتأثيث ثلاثة مراكز صحية شاملة.

- 5.2 مليون دولار لوزارة التربية والتعليم لإنشاء مدرسة لذوي الاحتياجات الخاصة (للصم).

- 8.5 مليون دولار لدعم مشروع إنشاء نظام الشراء الإلكتروني لدائرة اللوازم العامة.

■ التوقيع على خمس اتفاقيات تمويلية (منح) بين الحكومة الأردنية والصندوق السعودي للتنمية بقيمة 176 مليون دولار، وذلك في إطار مساهمة المملكة العربية السعودية في المنحة الخليجية الخاصة بتمويل مشاريع تنموية ذات أولوية في الأردن، موزعة كالتالي: (شباط 2015).

- 70 مليون دولار لإنشاء وتجهيز مستشفى الأميرة بسمة.

- 6 مليون دولار لإنشاء مختبرات الغذاء والدواء.

- 12 مليون دولار لإنشاء مركز العلاج بالأشعة.
 - 37 مليون دولار لإعادة تأهيل صيانة مدينة الحسين الطبية.
 - 52 مليون دولار لمشروع توسعة مركز الحسين للسرطان.
- التوقيع على مذكرة التفاهم مع الحكومة الأميركية، تقدم بموجبها الولايات المتحدة وضمن برنامج الدعم السنوي للمملكة، مساعدات بمقدار مليار دولار سنوياً للفترة 2015 – 2017، تشمل الجوانب الاقتصادية والتنموية والعسكرية (شباط 2015).

رابعاً: القطاع الخارجي

الخلاصة

- انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر تشرين ثاني من عام 2014 بنسبة 9.6% مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2013 لتبلغ 465.7 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2014 فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 4.6% لتبلغ 5,418.9 مليون دينار.
- ارتفعت المستوردات خلال شهر تشرين ثاني من عام 2014 بنسبة 19.1% مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2013 لتبلغ 1,445.1 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2014 فقد ارتفعت المستوردات بنسبة 4.3% لتبلغ 14,872.7 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد العجز في الميزان التجاري (الصادرات الكلية مطروحاً منها المستوردات) خلال شهر تشرين ثاني من عام 2014 ارتفاعاً نسبته 40.2% مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2013 ليبلغ 979.4 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2014 فقد ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 4.1% ليبلغ 9,453.8 مليون دينار.
- ارتفعت مقبوضات بند السفر ومدفوعاته خلال عام 2014 بمقدار 183.6 مليون دينار و32.4 مليون دينار أو ما نسبته 6.3% و4.2% مقارنة مع عام 2013 على التوالي.
- ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال عام 2014 بنسبة 2.6% ليبلغ 2,653.4 مليون دينار.
- سجّل الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزاً مقداره 1,391.3 مليون دينار (7.5% من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014 مقارنة مع عجز مقداره 1,633.8 مليون دينار (9.3% من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2013.

القطاع الخارجي

كانون ثاني 2015

- سجّل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 975.5 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014 مقارنة بحوالي 1,049.5 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2013.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية أيلول من عام 2014 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج بمقدار 1,278.5 مليون دينار مقارنة مع نهاية كانون أول عام 2013 ليصل إلى 22,121.0 مليون دينار.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 277.6 مليون دينار وارتفاع المستوردات بمقدار 606.5 مليون دينار خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2014، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعاً مقداره 884.1 مليون دينار ليبلغ 19,571.9 مليون دينار مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2013.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية مليون دينار				أبرز الشركاء التجاريين للأردن لعامي 2013، 2014 مليون دينار			
كانون ثاني - تشرين ثاني				كانون ثاني - تشرين ثاني			
معدل النمو (%)		2014	2013	معدل النمو (%)		2014	2013
الصادرات الوطنية				معدل النمو			
الولايات المتحدة الأمريكية				معدل النمو			
9.4	843.1	770.8	2014		2013		القيمة
-5.1	767.5	808.4	القيمة		2013/2012		القيمة
8.5	644.7	594.2	2014/2013				
28.5	426.4	331.7	التجارة الخارجية				4.7
2.2	180.6	176.7	الصادرات الكلية				4.6
55.4	128.2	82.5	الصادرات الوطنية				6.3
62.7	118.9	73.1	المعاد تصديره				-5.3
المستوردات				المستوردات			
11.4	2,872.8	2,577.8	المواز التجاري				4.1
6.0	1,555.7	1,468.3	المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.				
38.3	862.0	623.2					
-4.9	859.1	903.0					
49.3	733.2	491.0					
7.4	582.5	542.3					
8.6	552.5	508.6					
37.3	498.8	363.3					
المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.							

■ الصادرات السلعية

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2014 ارتفاعاً نسبته 4.6% لتصل إلى 5,418.9 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 1.9% خلال الفترة المماثلة من عام 2013. وجاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 277.6 مليون دينار أو ما نسبته 6.3% لتصل إلى 4,699.2 مليون دينار وانخفاض السلع المعاد تصديرها بنسبة 5.3% لتصل إلى 719.7 مليون دينار.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عامي 2013 و2014، مليون دينار

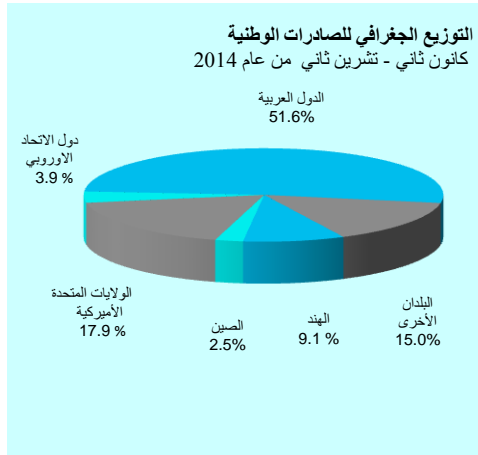
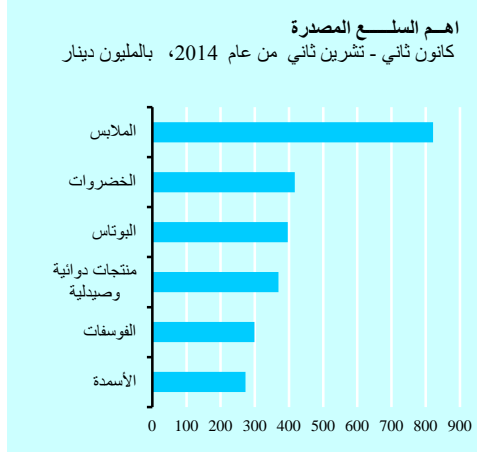
معدل النمو (%)	2014	2013	
6.3	4,699.2	4,421.6	إجمالي الصادرات الوطنية
11.8	821.4	734.5	الملابس
9.3	743.1	679.7	الولايات المتحدة الأمريكية
25.8	417.4	331.9	الخضروات
24.7	74.6	59.8	الإمارات
28.5	65.9	51.3	العراق
18.5	60.2	50.8	السعودية
0.3	396.1	394.8	البوتاس
72.4	113.6	65.9	الصين
26.5	106.5	84.2	الهند
-33.7	36.0	54.3	ماليزيا
-5.0	369.4	388.9	منتجات دوائية وصيدلية
4.3	93.2	89.4	السعودية
-20.3	55.6	69.8	الجزائر
-8.7	40.7	44.6	العراق
-10.6	32.0	35.8	السودان
15.7	298.6	258.0	الفوسفات
12.6	205.8	182.8	الهند
27.1	45.5	35.8	أندونيسيا
-16.8	9.9	11.9	بلغاريا
31.8	272.5	206.7	الأسمدة
77.6	81.0	45.6	الهند
11.1	50.2	45.2	تركيا
50.8	44.8	29.7	أثيوبيا

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

◆ وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات

الوطنية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2014 بالمقارنة مع نفس الفترة لعام 2013، يلاحظ ما يلي:

- ارتفاع الصادرات من الخضروات بمقدار 85.5 مليون دينار (25.8%) لتصل إلى 417.4 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض نسبته 0.4% خلال الفترة المماثلة من عام 2013، حيث استحوذت أسواق كل من الإمارات والعراق والسعودية على ما نسبته 48.1% من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات.



- ارتفاع الصادرات من الأسمدة بمقدار 65.8 مليون دينار، أو ما نسبته 31.8٪، لتصل إلى 272.5 مليون دينار، مقارنة مع تراجع نسبته 10.6٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2013. وقد استحوذت أسواق كل من الهند وتركيا وأثيوبيا على ما نسبته 64.6٪ من إجمالي صادرات الأردن من هذه السلع.

- ارتفاع الصادرات من الفوسفات بمقدار 40.6 مليون دينار (15.7٪) لتصل إلى 298.6 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض نسبته 32.5٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2013. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الكميات

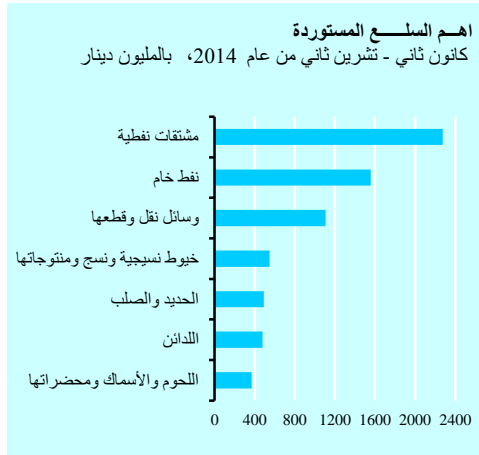
المصدرة بنسبة 34.7٪ وانخفاض أسعار الفوسفات بنسبة 14.1٪. وتشكل الهند السوق الرئيسية لصادرات الفوسفات حيث استحوذت على نحو 68.9٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- ارتفاع صادرات البوتاس بمقدار 1.3 مليون دينار (0.3٪) لتصل إلى 396.1 مليون دينار مقارنة مع انخفاض نسبته 9.9٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2013. وقد استحوذت أسواق كل من الصين والهند وماليزيا على ما نسبته 64.7٪ من إجمالي صادرات المملكة من البوتاس.

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والخضروات والبوتاس و"المنتجات الدوائية والصيدلانية" والفوسفات والأسمدة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2014 على ما نسبته 54.8% من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 52.4% خلال الفترة المقابلة من عام 2013. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والعراق والسعودية والهند والإمارات وسوريا والصين على ما نسبته 66.2% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2014 مقابل 64.2% خلال الفترة المقابلة من عام 2013.

■ المستوردات السلعية

- ارتفعت مستوردات المملكة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2014 بنسبة 4.3% مقارنة بالفترة المقابلة من العام السابق لتصل إلى 14,872.7 مليون دينار، مقابل نمو نسبته 6.3% خلال ذات الفترة من عام 2013.



◆ وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2014 بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2013، يلاحظ ما يلي:

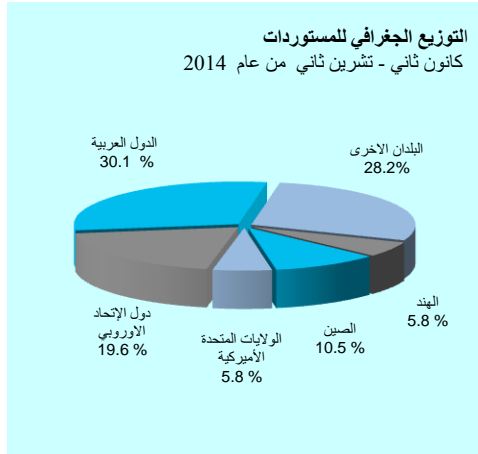
- ارتفاع مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 601.0 مليون دينار، أو ما نسبته 35.9%، لتصل إلى 2,276.6 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض نسبته 18.8% خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2013، (ويعود الارتفاع بشكل رئيس إلى استمرار تقطع إمدادات الغاز المصري المستخدم في توليد الكهرباء والاستعاضة عنه بزيوت الوقود الثقيل والديزل). وتعد كل من الهند والإمارات العربية المتحدة والسعودية الأسواق الرئيسية لمستوردات الأردن من هذه المنتجات.

أبرز المستوردات السلعية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عامي 2013 و2014، مليون دينار

معدل النمو (%)	2014	2013	
4.3	14,872.7	14,266.2	إجمالي المستوردات
35.9	2,276.6	1,675.6	مشتقات نفطية
60.7	533.7	332.1	الهند
298.3	312.7	78.5	الإمارات
75.7	291.7	166.0	السعودية
-6.7	1,557.8	1,669.6	النفط الخام
8.0	1,557.8	1,441.8	السعودية
25.2	1,108.2	884.8	وسائل النقل وقطعها
27.9	246.8	193.0	الولايات المتحدة الأمريكية
45.3	232.9	160.3	اليابان
15.0	215.5	187.4	كوريا الجنوبية
1.3	549.2	542.1	خيوط نسيجية ونسج ومنتجاتها
7.0	223.7	209.1	الصين
4.9	154.6	147.4	تايوان
-3.4	36.4	37.7	تركيا
-2.3	488.9	500.5	الحديد والصلب
91.5	130.2	68.0	الصين
-10.6	100.6	112.5	أوكرانيا
-7.9	43.1	46.8	السعودية
8.9	479.0	440.0	اللداين
15.4	238.0	206.2	السعودية
-13.8	30.7	35.6	الصين
14.4	30.1	26.3	الإمارات
-0.6	368.0	370.2	اللحوم والأسماك ومحضراتها
-10.5	91.0	101.7	البرازيل
2.7	74.8	72.8	أستراليا
13.1	37.9	33.5	الهند

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

- انخفاض المستوردات من النفط الخام بمقدار 111.8 مليون دينار، أو ما نسبته 6.7٪، لتصل إلى 1,557.8 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض مقداره 265.8 مليون دينار أو ما نسبته 13.7٪ خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2013. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لانخفاض الأسعار بنسبة 4.4٪ وانخفاض الكميات المستوردة بنسبة 2.4٪. ويذكر بأن احتياجات المملكة من النفط الخام يتم تلبيتها من المملكة العربية السعودية.
- ارتفاع مستوردات المملكة من وسائل النقل وقطعها بمقدار 223.4 مليون دينار، أو ما نسبته 25.2٪، لتصل إلى 1,108.2 مليون دينار مقابل



ارتفاع بلغت نسبته 13.7% خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2013. وقد شكلت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكوريا الجنوبية المصدر الرئيس لمستوردات المملكة من هذه الوسائط مشكلةً ما نسبته 62.7%.

- وعليه، استحوذت المستوردات من "المشتقات النفطية" و"النفط الخام" و"وسائط النقل وقطعها" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتجاتها" و"الحديد والصلب" و"اللداين" و"اللحوم والأسماك ومحضراتها" على ما نسبته 45.9% من إجمالي المستوردات خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2014 مقابل 42.6% خلال ذات الفترة من عام 2013. كما استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية والإمارات وألمانيا وتركيا وكوريا الجنوبية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2014 على ما نسبته 57.3% من إجمالي المستوردات مقابل 52.4% خلال الفترة المقابلة من عام 2013.

■ المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2014 انخفاضاً مقداره 40.6 مليون دينار أو ما نسبته 5.3% مقارنة بذات الفترة من عام 2013 لتبلغ 719.7 مليون دينار.

الميزان التجاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2014 ارتفاعاً مقداره 369.5 مليون دينار، أي بنسبة 4.1٪ مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2013 ليصل إلى 9,453.8 مليون دينار.

□ إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال عام 2014 بنسبة 2.6٪ مقارنة مع عام 2013 لتبلغ 2,653.4 مليون دينار.

□ السفر

■ مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال عام 2014 ارتفاعاً مقداره 183.6 مليون دينار (6.3٪) مقارنة مع العام السابق لتصل إلى 3,106.6 مليون دينار.

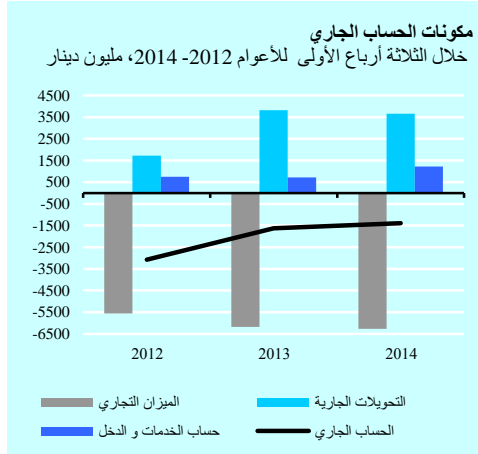
■ مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال عام 2014 ارتفاعاً مقداره 32.4 مليون دينار (4.2٪) لتصل إلى 810.7 مليون دينار مقارنة مع عام 2013.

□ ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات إحصاءات ميزان المدفوعات خلال الثلاثة

أرباع الأولى من عام 2014 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2013 إلى ما يلي :-



تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 1,391.3 مليون دينار (7.5% من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 1,633.8 مليون دينار (9.3% من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2013. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:-

♦ ارتفاع العجز في الميزان التجاري للمملكة خلال

الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014 بمقدار 97.8 مليون دينار (1.6%) ليصل إلى 6,273.8 مليون دينار مقابل 6,176.0 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2013.

♦ ارتفاع الوفر المسجل في حساب الخدمات مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2013 بمقدار 509.7 مليون دينار ليبلغ 1,417.1 مليون دينار.

♦ تسجيل حساب الدخل لعجز مقداره 200.4 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 189.1 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2013، وذلك محصلة لتسجيل صافي دخل الاستثمار لعجز مقداره 369.6 مليون دينار، بالإضافة إلى ارتفاع الوفر في صافي بند تعويضات العاملين ليصل إلى 169.2 مليون دينار.

♦ انخفاض صافي وفر التحويلات الجارية بمقدار 158.1 مليون دينار ليصل إلى 3,665.8 مليون دينار، وذلك في ضوء انخفاض صافي التحويلات الجارية للقطاع العام (المساعدات الخارجية) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014 بمقدار 638.3 مليون دينار ليبلغ نحو 846.3 مليون دينار، وارتفاع صافي التحويلات للقطاعات الأخرى بمقدار 480.2 مليون دينار ليصل إلى 2,819.5 مليون دينار. ومن الجدير ذكره بأن مقبوضات حوالات العاملين قد حققت ارتفاعاً نسبته 2.2% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014 لتصل إلى 1,809.2 مليون دينار.

- أما بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014، فقد أظهرت صافي تدفق للداخل بمقدار 1,068.2 مليون دينار بالمقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 1,133.1 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2013. ومن أبرز التطورات التي أسهمت في ذلك ما يلي:
- ◆ تسجيل صافي الاستثمار المباشر تدفقاً للداخل مقداره 975.5 مليون دينار مقارنة مع تدفق مماثل مقداره 1,049.5 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2013.
- ◆ تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للداخل مقداره 935.8 مليون دينار بالمقارنة مع تدفق مماثل مقداره 366.7 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2013.
- ◆ تسجيل بند صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للداخل مقداره 866.7 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 2,499.4 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2013.
- ◆ ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 1,712.1 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 2,783.3 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2013.

□ وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم الخارجية) في نهاية أيلول من عام 2014 التزاماً نحو الخارج بلغ 22,121.0 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل (للخارج) بلغ 20,842.5 مليون دينار في نهاية عام 2013، ويعود ذلك إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية أيلول من عام 2014 بالمقارنة مع نهاية عام 2013 بمقدار 1,091.1 مليون دينار ليصل إلى 18,651.1 مليون دينار، وقد جاء ذلك محصلة إلى ارتفاع رصيد الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 1,672.6 مليون دينار، بالإضافة إلى انخفاض كل من القروض الممنوحة من البنوك لغير المقيمين وودائع البنوك في الخارج بمقدار 329.2 مليون دينار و 234.6 مليون دينار، على التوالي.

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية أيلول من عام 2014 بالمقارنة مع نهاية عام 2013 بمقدار 2,369.6 مليون دينار ليصل إلى 40,772.1 مليون دينار، ويعزى ذلك بشكل أساس للآتي:
- ◆ ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة بمقدار 1,166.8 مليون دينار ليبلغ 20,147.9 مليون دينار.
- ◆ ارتفاع رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 1,321.9 مليون دينار ليبلغ 6,003.4 مليون دينار.
- ◆ انخفاض الرصيد القائم للقروض الخارجية الممنوحة لكافة الجهات المقيمة في المملكة بمقدار 289.8 مليون دينار ليبلغ 5,162.7 مليون دينار.
- ◆ ارتفاع ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 19.9 مليون دينار (ارتفاعها لدى البنك المركزي بمقدار 14.7 مليون دينار وارتفاعها لدى البنوك المرخصة بمقدار 5.2 مليون دينار) لتبلغ 8,246.1 مليون دينار.
- ◆ ارتفاع رصيد الائتمان التجاري الممنوح للجهات المقيمة في المملكة بمقدار 127.0 مليون دينار ليبلغ 832.9 مليون دينار.